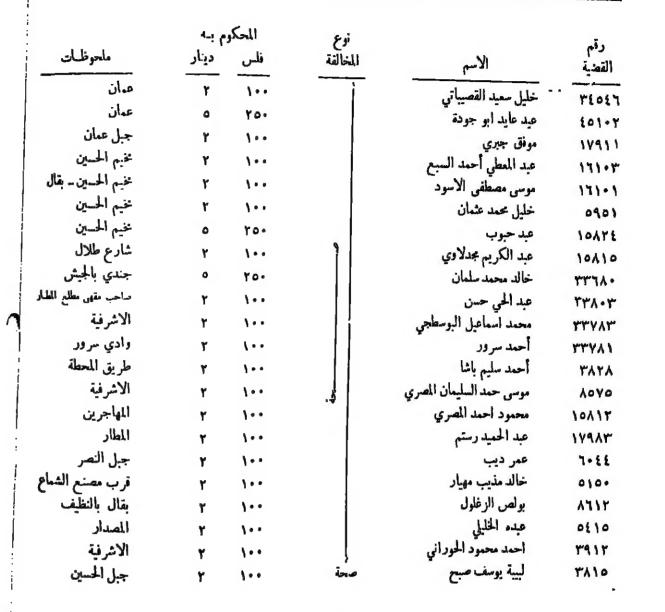


العدد 0 \$ 0 ١	الموافق ا ايار سنة ١٩٦١ م	A IVA Se to the same ash		
		 الاثنين ١٦ ذو القعدة سنة ١٣٨٠ ﻫ	:	عمان

الفهرس

محيفة	
977	
074	ظام رقم (۲۲) لسنة ۱۹۲۱ « نظام بلدية جنين المعدل » نا ، ، ، التناب في ميناه العقبة المعدل »
077	ظام رقم (١٢) نسبة ١٢١، تنظم بعدياً عليه المنطقة المعال » " " " نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة المعدل » " " " (٢٣) " " " " " (٢٣) " " " (١٤) " " (١٤) " " (١٤) " (١
976	" " (٢١) " " « " نظام بدلات التجريم والعتالة في ميناء العقبة المعدل »
01.	« « (٢٥) « « « نظام بلدية يعبد »
0 8 1	« « (٢٥) » " " و تصام بعدياً
0 { Y	زار اعفاء من الرسوم الجمركية
0 { Y	علان بطلان نفاذ قانون مؤقت
	مر دفاع رقم (۱۷) لسنة ۱۹۲۱



تصحيح خطأ

ورد في البند ؛ في باب الموظفين المنشور على الصحيفة ٤٢٧ من عدد الجريدة الرسمية ١٥٤٢ الصادر بتاريخ ١٠ نيسان سنة ١٩٦١ اسم السيد حنا مني هلسا خطأ ، وصوابه ضامن هلسا .

X

لطبعة الوطنية ومكتبتها .. عمال

خوالمسيد للفلك منك الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٤/٩ . نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام بلدية جنين المعدل

رقم (۲۲) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ _ يطلق على هذا النظام اسم (نظام بلدية جنين المعدل لسنة ١٩٣١) ويقرأ مع نظام بلدية جنين لسنة ١٩٣٥ حسبما عدل بالنظام المعدل لسنة ١٩٥٣ المنشور في الملحق رقم (١) للعـدد ١١٣٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٣/١ والمشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ _ تعدل المادة (١١) من النظام الأصلي حسيما عدلت بالنظام المعدل لسنة ١٩٥٣ باضافة الفقرة (٣) التالية اليها:

٣ ــ تدفع الرسوم التالية عن نقل الذبائح المبينة مقابلها من المسلخ بواسطة سيارة البلدية :

عن كل ذبيحة من الصان أو الماعز

عن كل ذبيحة من البقر عن كل ذبيحة من الجمال أو الجاموس

1471/8/1.

كحتين بطسلال

وزير المالية

هاشم الجيوسي

اضي القضاة ووزير التربية والتعليم بالوكالة

وزير الداخلية ووزير المدلية بالوكالة

وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية ووزير الدفاع بالوكالة

وزير الاقتصاد الوطني وزير الاشتقال العامة (* * *) -

جميل التوتونجي

زفيق الحسيني

وصفي ميرزا

وزير الزراعة والانشاء والتعمير ع**لي نصوح الطاهر**

الخارجية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٦ الموافقة على النظامين التاليين :

١ _ نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة المعدل لسنة ١٩٦١ .

٢ _ نظام بدلات التجريم والعتالة في ميناء العقبة المعدل لسنة ١٩٦١ .

نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة المعدل

رقم (۲۳) لسنة ۱۹۳۱

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في مينــاء العقبة المعـــل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ _ تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي كما يلي:

١ _ باضافة البندين التاليين بعد البند (ب) منها مباشرة واعادة تبويب البنود (ج، د، ه) بالبنود (ه، و، ز) :

« ج ـ عشرة أيام عن بضائع الترانزيت والمخزنة داخل مستودعات الميناء » .

« د ـ خمسة عشر يوماً عن بضائع الترانزيت والمخزنة في ساحات الميناء المكشوفة » .

٢ _ تمديل البند (ه) الذي أصبح بند (ز) بتبويب البندين (د ، ج) الواردين فيه بالبندين (و ، ه) .

نظام بدلات التجريم والعتالة في ميناء العقبة المعدل

رقم (۲۶) لسنة ۱۹۳۱

صادر بمقتضى المادة ٦ من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظام بدلات التجريم والعتالة في ميناء العقبة المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره

المادة ٢ _ تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي بشطب (٢٠٪) الواردة في الفقرة (٦) منها والاستعاضة عنها بـ (٧٥٪)

خروالمسبر للفلك منكر الملكة للفارونية المائمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٤/١٩ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١

نظام بلدية يعبد

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة 1 _ يطلق على هذا النظام اسم (نظام بلدية يعبد لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه إلا إذا دات القرينة على خلاف ذاك :

أ ـ تعني لفظة (يافطة) و (آرمة) كل اعلان يعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو محل عداسه ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط أو نوع عمله أو مهنته أو حرفته التي يتعاطاها في ذلك العقار أو ببان الغابة الأخرى التي يستعمل العقار من أجلها أو اسم ذلك الشخص مع بيان أو اعلان كهذا وتشمل أية إشارة أو كتابة تنقش أو اعلانات تكتب أو تنقش أو تعلق على الجدران الخارجية لأي عقار مشيرة إلى نوع العمل أو الحرفة أو المهنة التي تمارس في ذلك العقار .

بد وتعني عبارة (انشاء الشوارع) حفر أرض الشارع وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وتعبيده وحفر الحنادق لتصريف مياهه السطحية وتشمل أيضاً الأشغال اللازمة لجمل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار والمستوى وانشاء وتغيير الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بأبة أشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاء الشارع كما تشمل أي توسيع يجري في جانب الشارع بغض النظر عن مقدار ومساحة التوسيع.

ج ـ تعني لفظة (بناية) كل بناية من الحجر أو الاسمنت (البـــاطون) أو اللبن أو الحديد أو الحشب أو الصفيح (التنك) أو أية مادة أخرى وتشمل أيضاً أساس أية بناية كهذه أو أي حائطمن حيطانها أو سقفها أو مدخة أو رواق أو شرفة أو رفوف (كرنيش) أو صنف تابع لها وكل قسم منها أو شيء ملحق بهـــا وكل حائط (سياج) أو انشاء آخر يحيط بارض أو قائم على حدود أرض فناء أو يقصد به أن يحيط بنلك الارض والفناء أو أن يحدد .

د ـ وتشمل لفظة (حيوان) الطيور .

مـ تعني لفظة (رصيف) المساحة الكائنة بين حد الشارع وحد الطريق للسيارات من الجهـــة نفسها بما في ذلك
 حجارة الشك والفناء الكائن بين تلك المساحة وحد الطريق العربات .

و ـ وتعني عبارة (رئيس البلدية) رئيس بلدية يعبد أو الشخص الذي يملك صلاحية القيام بمهام منصبه .

ر - تعني لفظة (ساحة) أي ساحة تقع ضمن حدود منطقة بلدية يعمد أو منطقة تنظيم المدينة احتفظ بها كساحة بموجب مشروع تنظيم يوضع موضع العمل فيما بعد كما تشمل أية أرض لم يتناولها الانشاء والعمر أن بعد

Che in Car

جــ تعني لفظة (ساكن) الـــاكن في البناية بالفعل وتشمل المستأجر والمستأجر الفرعي .

ي عارة (شارع عام) كل طريق أو زقاق أو ساحة أو بمر أو جسر أو مدرج نافذ كان أو غير نافذ يملـك الجمهور حق السير فيه وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والحنادق الواقعة على جانبي أي شارع كهذا قسماً من ذلك الشارع.

ك ـ تعني عبارة (مأمور الصحة) أي طبيب صحة أو مراقب شؤون صحية أو مفتش صحة أو مهندس تابع لمجلس
 البلدية أو أي موظف آخر يعينه المجلس للتفتيش أو مراقبة الشؤون الصحية في المدينة .

ل ـ تعني لفظة (مالك) الشخص الذي يتقاضى بدل ايجار أو ريع أي عقار في أحوال يعتبرمعها المالك المعروف لذلك العقار أو وكيل المالك سواء أكان هو المتصرف بذلك العقار أو كان العقار مسجلاً باسمه أم لم يكن .

م _ تعني عبارة (المجاس البلدي) أو لفظة (البلدية) مجلس بلدية يعبد أو لجنة البلدية التي تحل محله حسب قانون البلديات .

ن ـ تعني عبارة (معتمد المجلس) أي موظف من موظفي المجلس البلدي يناط بـ القيام بعمل تنفيذاً الاحكام هذا النظام .

س. تعني عبارة (مفتش اللحوم) الشخص الذي يعينه المجلس للتفتيش على الذبائح واللحوم .

ع ـ تعني لفظة (المهندس) مهندس بلدية يعبد أو مراقب الأبنية .

ف. تعني عبارة (منطقة البلدية) منطقة بلدية يعبد .

الفصل الاول

انشاء الابنية والشوارع والارصفة

المادة ٣ ــ لا يجوز أن يقام ضمن منطقة البلدية أي بناء أو يعاد انشاؤه أو يجرى أي تغيير أو ترميم فيسمه قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس البلدي بالصورة المعينة فيما يلي:

وكل من يقيم أي بناء أو يعيد انشاءه أو يغير فيه أو يربمه قبل الحصول على تلك الرخصة يعتبر مخالفاً لأحكام النظام على انه :

إ ـ إذا كان تغيير البناء أو ترميمه ضروريا لتأمين سلامته أو سلامة أي بناء آخر ملاصق له أو كان التغيير أوالترميم ضروريا لتأمين سلامة المارة ولم يكن من المستطاع الحصول على رخصة من المجلس البلدي قبل اجراء التغيير أو الترميم فوراً على شرط اعلام المجلس بذلك في غضون (٢٤) ساعة .
 أو الترميم فيجوز اجراء هذا التغيير أو الترميم فوراً على شرط اعلام المجلس بذلك في غضون (٢٤) ساعة .

ب لا تشمل كلمتا (النفير أو التبديل) استبدال القرميد أو تكحيل الجدران أو قصارتها أو استعمال الطين أو أية مادة أخرى لمنع الدلف من السقف أو نفوذ الماءمن الجدران أو ترميم أي باب أو نافذة أو شرفة أو طرش حائط أو دهن قطعة خشية أو حديدية في البناء أو بجداره أو تجديد أرضية البيت بالاسمنت أو الخشب أو البلاط ضمن جدران البناء الداخلية أو ضمن أية شرفة ملحقة به .

١٠ فلوس عن كل متر مكعب من البناء

١٥ فلماً عن كل متر مكمب من البناء

١٥ فلماً عن كل متر مربع من البناء

١٠٠ فلس عن كلمتر مربع من البناء

يستوفي الرسم بمعدل نصف الرسم

٢٥٠ فلساً رسم مقطوع

٣٥٠ فلساً عن كل فتحة

٠٠٠ فلس رسم مقطوع

٢٥٠ فلساً رسم مقطوع

٢٥٠ فلساً رسم مقطوع

المستوفي قبلا

- المادة ٤ _ للمجلس البلدي قبل اعطاء الرخصة الدنصوص عليها في المادة المابقة أن يطالب ابراز الدخططــــات والمقاطم وبيان أوصاف العمل المنوي القيام به .
- المادة ٥ ـ للمجلس البلدي صلاحية إصدار الأوامر المتعلقة بما يلي في صدد أي بناء جديد أو اضافة لأي بناء قائم : أ _ المواد التي يجب استعمالها في انشاء أي جدار خارجي أو أساس أو ــقف أو مدخنة أو أي قسم خارجي ني بناء ما أو أي قسم داخلي منه بقدر ما يتعلق ذلك بمنانة البناء .
- ب. التدابير الواجب انخاذها في المجاري أو المصارف أو ــقف البناء أو أية فــحة أو مكان في أي بناء أوحوله
 - جــ الآبار والمراحيض والبالوعات وأماكن وضع الرماد والمجاربر في البناء أو في متعلقاته .
 - د ـ التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحريق في البناء .
 - هـ المساحة التي تبرز منها أية شرفة أو انشاء آخر في البناء على الشارع الملاصق به .
- و ـ التهوئة والوسائل الصحية بصورة عامة للبناء إذا كان يستعمن للسكن أو لأية أغراض أخرى انشيء ذلك البناء
- المادة ٦ ــ لا يجوز اقامة بناء جديد أو احداث اضافة إلى بناء بصورة تتعدى على شارع معين من مخطط يعين عرض الشارع الملاصق لذلك البناء أو تلك الاضافة .
- المادة ٧ ـ للمجلس البلدي صلاحية اصدار الاومر لتأمين القيام بكل ترميم أو تغيير في بناء قائم بصورة تضمن منانة جميع الجدران واساساته وسقفه ومداخته وأقسامه الخارجية ووسائط تهوئته حسب الاصول والترتيبات الصحية فيه
- المادة ٨ _ عندما يهدم بناء أو قسم منه مواجه للشارع بقصد اعادة انشائه لا يعاد انشاء البناء إلا بمقتضى المخطط المعين ف عرض الشارع الواقع فيه ذلك البناء .
- المادة ٩ _ للمجلس البلدي أن يمنع استعمال أي بناء غيرصالح للسكن إلى أن يعادبناؤه أو ترميمه بصورة تجعله صالحاً للسكن
 - المادة ١٠ ـ لا يجوز لأي شخص ان يقوم بحفر جورة امتصاصية أو بئر قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس .
- المادة ١١ ـ يفتضي على كل شخص يرغب في انشاء بناية جديدة أو اصلاح أو تعمير أو ترميم بناية قديمة أو اجراء تغيير فيبنان قائمة أو حفر بر أو اقامة سور أو عمل جورة مرحاض أو جورة امتصاص ضمن منطقة بلدية يعبد أن يقدم طلباً إلى لجنة التنظيم المحلية انحه رخصة بذلك وأن يرفق طلبه بأربع خرائط تبين نوع الانشاءات المنوي اجراؤها على أن يقدم الطلب كتابة على النموذج الذي يضعه مهندس البلدية وأن يحمل توقيع صاحب البناء .
- المادة ١٢ ـ لا يجوز الشروع في عملية الانشاء والبناء قبل الحصول على الرخصة وينبغي ان يسير العمل وفقاً للشروط المدرجة في الرخصة والتصميمات المضدقة .
- المادة ١٣ ـ يقتضي على صاحب البناء دون اجحاف بما قد يكون منزتبًا عليه من التبعات بمقتضى أي تشريعًا و قانون معمول به: أ _ أن يتخذ كل ما يلزم من التدابير لوقاية افراد الناس والعمال الذين يشتغلون في الانشاء من المواد المتساقطة والاضرار التي تنجم مباشرة عن عملية الانشاء ويكون فضلاً عن ذلك مسؤولاً عن سلامة العمال الذين يشتغلون في الانشاء والبناء وعن كل ضرر يصيب أي فرد من أفراد الناس أو أي عامل من العمال أثنـــاء سير العمل بسبب تخلفه عن اتخاذ التدابير المقتضاة كما ذكر آنفاً على أن يراعي في ذلك احـــكام أي تشريع أو قانون

- ب. أن لا يسمح بالتجاوز على أي طريق بوضع مواد أو غيرها من الاشياء عليها إلا بعد الحصول على إذن كتــابي
- ج _ أن يضع ما يطلبه المهندس من المصابيح أو السقالات أو الحواجز الخشبية لوقاية أفراد الناس والعمال من المنطقة التي يجري الانشاء فيها أو حولها بصورة وافية .
 - د _ أن يكون مــؤولًا عن متانة البناء أثناء الانشاء.
- ه _ أن يزيل جميع الانقاض التي تبقى في العقار أو حوله أو في الارض أو الطريق المجاورة له بعد انجاز عملية البناء أو اثناء أي دور من أدوار الانشاء وإذا تخلف عن إزالة هذه الانقاض خلال (٤٨) ساعة من استلامه إخطاراً بذلك من رئيس البلدية فيجوز لرئيس البلدية أن يزيل الانقاض على نفقته وتحصل البلدية نفقــات از التها من أصحاب البناء كما تحصل الديون العادية .
 - المادة ١٤ _ كل مخالفة لهذا الفصل من النظام تعتبر انها ارتكبت من قبل اصحاب البناء.
 - المادة ١٥ _ تستوفي البلدية الرسوم المقررة أدناه من الطالب لدى إصدار الرخصة :
 - أ _ رسوم الأبنية على اختلاف أنواعها وأصنافهـــــا التي تبنى بحجر
 - ب. رسوم الأبنية على اختلاف انواعها واصنافها التي تبنى بحجر قصم قاسي (منحوت)أو بالاسمنت (الباطون)
 - جـ رسوم ناء الجدران الخارجية (الاسوار) د _ رسم حفرة امتصاصية أو جورة مرحاض أو حمام
 - ه _ رسوم الشرفات (البلكونات) الخارجية البارزة على الشوارع والطرقات و _ رسوم انشاء أو توسيع فتحات وافذ أو أبواب في الجدران الخارجية
 - أو الداخلية أو الانشآئية
 - ز _ رسوم احداث تغييرات داخلية في بناء قائم ح ـ الحد الادني لرسم الرخصة
 - ط ـ رسم نجديد رخصة البناء
 - ي ـ رسم طلب رخصة بناء
 - المادة ١٦ _ يستوفى عن الانشاءات التي تصاف الى الأبنية القائمة نفس الرسوم المعينة عن الأبنية القديمة .
- المادة ١٧ _ يدفع صاحب البناء لدى تحويله أية بناية من صنف الى آخر رسماً يمـــادل الفرق بين الرسمين المفروضين على الصنفين إذا كانت رسوم الصنف لهذا البناء تصبح بعد اتمام عملية التحويل أعلى من رديم الصنف السابق.
- المادة ١٨ ــ يسري مفعول الرخصة لمدة سنة كاملة من تاريخ صدورها فاذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تجدد الرخصة في أي وقت يلي تلك المدة إذا لم يتعارض تجديدها مع نظام الأبنية المعمول به في تاريخ طلب التجديد .
 - المادة ١٩ _ تستثنى المباني التي تنشئها الحكومة أو البلدية وأماكن العبادة العامة من دفع أي رسم .
- المادة ٢٠ _ يتخذ رئيس البلدية التدابير اللازمة لقيام المهندس أو أي شخص أو أشخاص آخرين من ذوي الكفاءة بالكشف من وقت الى آخر على الأبنية التي تكون في حالة خطرة ومن ثم يترتب على المهندس أو الشخص أو الاشخاص الذين أجروا الكشف أن يرفعوا تقريراً الى المجلس يضمنونه رأيهم فيما إذا كانت الأبنية في حالة خطرة أم لا . ويترتب على مالك كل بناية أن يتخذ التدابير للمحافظة على بنائه في حالة تضمن سلامة الساكنين فيـــــــــــــــــــــــــ والجمهور ويكون مسؤولًا عن حفظ العقار في حالة سليمة .

Charlie Co. 3.6

- المادة ٢٦ ـ أ ـ إذا ظهر للمجلس أن بنـــاية من الأبنية في حالة خطرة مناجه التقرير الدي قدمه المهدس أو الشخص أو الاشخاص الذين أجروا الكشف عليها يقرر المجلس انخاذ التدابير الفدرية استدها بدعـــائم من الخشبار إقامة سياج حولها لوقاية الجمهور من الخطر ومن ثم يبلغ المالك والساكن اختلادا كناساً بكلف فيه كلامنها
 - ب. إذا تتخاف المالك أو الساكن الذي بلغ الاخطار عن الشروع بالتخسساذ الاجراءات التي كاف بالتخاذها في الاخطار خلال خمسة أيام من تاريخ تبليغ ذلك الاخطار اليه أو إذا لم يعفر عسماني المالك أو الساكن يقوم المجلس نفسه بالتخاذ التدابير القورية التي يعتقد بضرورة الخاذها لدرء الخطار إما مهدم البناية أو بترميمها أو بأية طريقة اخرى.

بان يقوم فوراً باتخاذ الاجراءات التي يعينها في الاخطار .

- جد لدى القيام باي عمل على وجه لا يتفق وتعليمات المجلس كما وردت في الاخطار يحوز للمجلس أن يلغ الشخص الذي قام باجراء ذلك العمل أو المالك أو الساكل اخطاراً خطباً يكامه فيه بالخاذ التدابير التي تعين في الاخطار قاذا لم يعمل بموجب الاخطار خلال المدة الممينة فيه يجوز المجاس أن يه عز للمهندس بأن يتخذ التدابير الضرورية لذلك .
- المادة ٢٢ ـ إذا شهد المهندس بان بناية من الأبنية هي في حالة تجعلها تهدد سكامها أو الجديم و يخطر عاجل بحوز لرئيس البلاية أن يصدر أمراً باغلاق تلك البناية في الحال الذاية في الحال الندابير الني طاب المهندس اتخاذها أما لعدم العثور على المالك المذكور أو لاي سبب آخر فيجوز لرئيس البلدية أن يه عز المهندس بان يتخذ التدابير الفورية التي يعتقد بضرورة اتخاذها لدرء الخطر أما بهدم البناية أو ترميمها أو أية طريقة الخرى.
- المادة ٢٤ ـ يجوز للمهندس أو لاي شخص مفوض خطياً من رئيس البلدية أن يدخل أية بناية بعد اعتلاء اشعار معقول بذلك للعمل على تنفيذ أحكام هذا الفصل من النظام .
- المادة ٢٥ ــ يعتبر المجلس مسؤولاً عن فتح الشوارع العامة وانشائها وصيانتها وتنظيمها ضمن حدود منطقة البادية وفقاً لأي ممشروع هيكلي أو تنظيمي نافذ المفعول.
- المادة ٢٦ ـ أ ـ يعتبر أصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع لاول مرة مكلفين بدفع قسم من نفقات انشاء الشوارع المتاخمة لاملاكهم .
- بـ يحق للمجلس أن يعين نسبة اشتراك أصحاب الاملاك في النفقات المنوه عنها آنفاً الى الحد الذي يراه عادلا
 على أن لا يزيد ما يكلف المالكون بدفعه عن خمسين بالمائة من مجموع النفقــــات وتقــم هذه النفقات بين
 المالكين بنسبة طول واجهات أملاكهم الملاصقة للشارع العام .
- المادة ٢٧ ـ تدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات وعوائد التنظيم التي يقرر المجلس أو لجنسة التنظيم المحلية تحصيلها من أصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام أو بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى ويحق للمجلس أن يستوفي سلفاً من أصحاب الاملاك نسبة لا تقسم عن خمسة وعشرين في المائة من النفقات المقدرة ويدفع البسماقي بعد اتمام التعبيد والتجدير.
- المادة ٢٨ ـ إذا لم يقم المجلس بفتح الشارع وتعبيده خلال سنة أشهر من تاريخ القرار المتخذ بهذا الخصوص فيترتب عليه أعادة ما يكون قد حصله من اصحاب الاملاك المتاخمة للشارع .

- المادة ٢٩ ـ أ _ يعتبر مخالفاً لاحكام هذا النظام كل من :
- ١ ـ بنى أو انشأ أو أقام أو أبقى حائطاً أو سياجاً أو عاموداً أو أي عائق آخر في أي شارع أو في أي قسم منه ، أو
 ٢ ـ غطى أو أعاق مجرى مكشوفاً أو مصرفاً أو قناة وافعة على جانب أي شارع عام ، أو
- ٣ ـ وضع صندوقاً أو طرداً (بالة) أو بضائع أو أية مواد أخرى في أي شارع أو تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف أو تؤخر هم عن القيام به أو تعطل أو تعيق حركة السير في الشارع وقتاً أكثر عا هو ضروري بالقدر المعقول لتحميل ذلك الصندوق أو البضائع أو المواد أو انزالها .
- بـ إذا ظهر في أية حالة من الاحوال أن صندوقاً أو طرداً (بالة) أو بضائع أو أية مواد اخرى قـــد نقلت من
 بناية أو أرض ووضعت في شارع عام خلافاً لهذه المادة يعتبر مشغل تلك البنـــاية أو الارض انه هو الذي
 ارتكب المخالفة الى أن يقيم الدليل على خلاف ذلك .
- ج_ ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من أن يسمح خطياً باقامة انشاءات موقتة في أي شارع أيام الاعباد والاحتفالات العامة
- المادة ٢٠ ـ لا يجوز لاي شخص أن يضع أية مادة من مواد البناء في أي شارع أو أن يحفر حفرة أو اخدوداً فيه إلا بعسد المحصول على تصريح خطي بذلك من رئيس البلدية وينبغي أن يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد حفر تلك الحفرة أو الاخدود مع بيان المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح وفي وضع تلك المواد حفر تلك الحفرة أو الاخدود إذا صدر مثل هذا التصريح الى شخص ما وجب عليه أن يقيم سياجاً واقياً حول المواد أو الحفرة أو الاخدود أو يؤمن الناس مما ينشأ عن ذلك من خطر على وجه يرضى به المجلس أو المأمور المفوض منه ويترتب على ذلك الشخص أيضاً أن يضع حول ما ذكر توراً كافياً خلال الليل بصورة ترضي المجلس أو المأمور المفوض منه .
- المادة ٣١ ـ إذا كان من رأي المجلس أنبناء أو بثراً أو حفرة أو أي مكان آخر في حالةخطرة على الجمهور بسبب عدم ترميمه النزميم الكافي أو لوجود نقص في صيانته أو تسييجه أو لاي سبب آخر يرسل رئيس البلدية اخطاراً تحريرياً إلى مالكه يكلفه فيه بوقايته أو إقامة سياج حوله في الحال على وجه يزيل الخطر الناشىء عنه ويترتب على المالك القيام بمقتضيات الاخطار ضمن المدة التي يحددها رئيس البلدية .
- المادة ٣٢ مـ إذا لحق بشارع من الشوارع العامة أو باي قسم منه ضرر طارى، غير مقصود بسبب حفريات أجريت في أرض متاخمة للبناء كنتيجة لتلك الحفريات يجوز للمجلس أن يصلح ذلك الضرر وأن يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الارض التي أجريت فيها الحفريات .
- المادة ٣٣ _ إذا وجد المجلس أن أي رصيف أو قسم من رصيف يؤلف قسماً من شارع لم يحط بحجارة الشك (الجبه) أو لم يرصف أو تحفر اقنية ومصارف فيه حسب ما يراه المجلس مناسباً يجوز للمجلس أن يرسل اخطــــاراً كتابياً إلى أصحـــاب العقارات أو الاراضي الواقعة على ذلك الرصيف أو القسم منه أو إلى أصحـــاب العقارات والاراضي المتاخمة يكلفهم فيه باحاطته بحجارة الشك (الجبه) وتسويته ورصفه وحفر أقنية ومصارف فيه خلال المدة التي تعين في الاخطار وبالصورة والمواد التي يعينها المجلس .
- المادة ٣٤ ــ إذا لم يشرع في العمل خلال المدة المعينة في الاخطار أو إذا شرع فيه ثم أوقف مدة تتجاوز أربعة عشر يوماً يجوز للمجلس أن يتم العمل بنفسه إذا استصوب ذلك ويكلف المالك بدفع المصاريف التي أنفقها المجلس.
- المادة ٣٥ _ يدفع المالكون كامل كلفة انشاء الرصيف حسب امتداد عقاراتهم على طول الرصيف وبالنسبة التي يعينها المجلس فاذا تخلفوا عن دفعها تستوفى منهم بالطريقة التي تستوفى بها الضرائب والعوائد المستحقة للمجلس.
 - المادة ٣٦ ـ يكون عرض طريق السيارات في كل شارع بالقدر الذي يعينه المجلس.

٠ ٤ فلسآ

۱۰۰ فلس

المادة ٢٧ _ إذا رغب شخص في انشــاء رصيف متاخم لملكه ضمن منطقة البادية ينبغي عايه أن يقدم طابًا تحريريًا بذلك إل المجلس لاصدار رخصة له وتشتمل الرخصة إذا منحت على تعليمات المجاس فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي انشاء الرصيف أو القسم من الرصيف بمقتضاها وااواد التي ينبغي استعمالها في انشائه .

خمسمائة فلس) لآصدار الرخصة المشار اليها في المآدة (٣٠) من هذا النظام .

المادة ٣٩ _ يجوز لمجلس البلدية أن يسمي أو يعيد تسمية أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية ويجوز لـــه أو لمعتمده أن يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من أي ملك بجاور له أو على أي قسم خارجي منه

المادة ٤٠ _ يحق للمجلس أن يزيل أية لوحات باسماء الشوارع وضعت دون إذن منه .

الفصل الثاني الاسواق العامة

المادة ٤١ ـ تنشأ في مدينة يعبد اسواق لبيع الخضار والفواكه وسلع السمانة وغيرها من السلع في الأماكن المختصة لهذه الغابة بقرار من المجلس يعلن عنه في المدينة .

المادة ٤٢ ـ لا يجوز لاي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو بالمفرق أية فاكهة أو خضار أو سلع سمانة ضمن البلاية

المادة ٤٣ ـ يستوفي المجلس البلدي عن الخضار والفواكه على اختلاف انواعها رسماً مقداره (٤٪) من أثمانها .

المادة ٤٤ ـ يستوفي المجلس البلدي عما يباع بالجملة في الأسواق العامة أو يعرض للبيع من المواد التالية الرسوم المبينة إزاؤها:

أ _ العجوة ، التمور ، السمك ، السمك المجفف والمملح ، الجاود ، الصوف ، القطن، النخالة ، الحطب ، الدق ، الاواني الفخارية ، الحصر ، السلال ، القش ، الحشيش الناشف؛ السمن، العسل، الدبس، الكلس؛ الفحم، الحليب، اللبن، الزيدة، الملح ، الكازوز ، الشراب المعلب ، الطيور الدواجن ، والبيض . بــ التبن والحبوب على اختلاف انواعها ج ـ الجبن ألابيض وزيت الزيتون

٥٠ فلساً عن العلن ١٥ فلساً عن كل٠ ٥ كيلوغراماً

المادة ٤٥ _ يستوفي المجلس من البائع رسماً مقداره اثنان ونصف بالمائة من ثمن كل حيوان يباع ضمن منطقة البلدية ولدى مبادلة حيوان بآخر يستوني الرسم من كلا الفريقين كل بنسبة قيمة حيوانه المقدرة .

المادة ٤٦ ـ يحظر على أي شخص أن يضع بسطة أو مظلة أو تخشيبة في مكان أو بشارع عام ضمن منطقة البلدية إلا بعدالحصول

المادة ٤٧ ـ يستوني المجلس رسماً سنوياً قدره خمسمائة فلس عن رخصة أية بسطة أو مظلمــــة أو تخشيبة تشغل مساحة لا

المادة ٤٨ ـ يستوفي المجلس من المشتري اما مباشرة أو بواسطة معتنده رسماً قدره ثلاثة بالمائة من ثمن كافة الأموال المنقولة

ب_ عن كل رأس من البقر ۲۰۰ فلس ج ـ عن كل رأس من الجمال المادة ٥٠ يـ يعاين المجلس البلدي أو معتمده ويدمغ جميع الاوزان والمكاييل والمقايس المستعملة في الشؤون التجاريسة

المادة ٤٩ _ يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح ضمن منطقة البلدية :

أ _ عن كل رأس من الضأن أو الماعز

المادة ٥١ _ يستوفي المجلس البلدي رسماً سنوياً قدره عشرون فلماً عن دمغ كل قطعـــة من الاوزان والمقاييس والمكاييل ورسماً سنوياً قدره مائة فلس عن كل مجموعة (طقم) أوزان أو مقاييس أو مكاييل يعاينها .

المادة ٥٢ ـ لا يجوز لاي شخص أن يستعمل وزناً أو مقياساً أو مكيالاً للأغراض التجارية ضمن منطقة البلدية ما لم يكن قد دفع رسماً عنه لمجلس البلدية ودمغ بخاتم البلدية .

المادة ٥٣ _ كل من استعمل وزناً أو مكيالًا لم يدمغه ويعاينه المجلس البلدي يعتبر أنه ارتكب مخالفة لأحكام هذا النظام .

المادة ٥٤ _ يستوفي المجلس البلدي رسماً سنوياً عن كل آرمة أو يافطة تعلق ضمن منطقة البلدية ويقدر رسم رخصة الأرمة أو اليافطة على أساس حجمها بمعدل خمسماية فلس عن كل متر مربع منها ويشترط في ذلك أن يكون الحسد الأدنى للرسم ماثتي فلس ويستوفي الرسم مضاعفاً عن الأرمة أو اليافطة ذات الوجهين .

المادة ٥٥ ـ لا يجوز وضع أرمة أو يافطة في شارع أو طريق عام أو زقاق أو ساحة أو ميدان أو تعليقها على عقار بشكل يؤثر على حركة المرور أو يحجب النظر .

المادة ٥٦ _ يعفى اسماء وعناوين المخازن أو العقارات أو محال الاعمال ومشغلوها المكتوبة على الأبواب أو على واجهات عرض البضائع (الفترينات) من الرسوم المقررة في هذا النظام .

المادة ٥٦ _ يحق للمجلس أن ينصب الواحاً خشبية في الأماكن التي يستصوبها ضمن منطقة البلديــــة لاجل عرض الاعلانات

المادة ٥٧ _ لا يجوز عرض أي اعلان أو نشرة ضمن منطقة البلدية إلا على الألواح التي نصبها المجلس .

المادة ٥٨ _ يقتضي على كل من يرغب في عرض أي اعلان أو نشرة على الالواح التي نصبها المجلس أن يقدم للمجلس نسخة من تلك النشرة أو الاعلان وأن يدفع الرسوم المقررة .

المادة ٥٩ _ يقدر الرسم المستحق عنالنشرة أو الاعلان المراد عرضها على أساس حجم تلك النشرة أو الاعلان بمعدل(١٠٠) فلس عن كل متر مربع ويشترط في ذلك أن يكون الحد الادنى للرسم خمسين فلساً في الاسبوع .

المادة ٥٩ _ تعفى الاعلانات والنشرات التابعة لاية دائرة من دوائر الحكومة أو البلدية مندفع الرسوموتعفى أيضاً الاعلانات والنشرات الحاصة بالمشاريع الحيرية التي يوافق على اعفائها المجلس البلدي .

المادة ٦٠ _ يجوز للمجلس البلدي من وقت لآخر أن يحدد السعر الاعلى لجميع أصناف المواد الغذائية أو لاي صنف منهــا يباع بالجملة أو بالمفرق ضمن منطقة البلدية وأن يتخذ الاجراءات التي يراها مناسبة لمنع الغش فيهــــا واتلاف

المادة ٦١ _ عندما يحدد المجلس سعر أية مادة غذائية يعلن عن الاسمار باعلانات تعرض في الاماكن التي يمينها ولا يجوز لاي شخص أن يبيع أية مادة من المواد الغذائية المحددة أسعارها بسعر أعلى من السعر الذي حدده المجلس كما لا يجوز بيع أية مادة غذائية يعتبرها المجلس فاسدة أو مفشوشة ويحق له مصادرتها واتلافها بعد عرضها على طبيب الصحة واقراره ذلك .

- المادة ٢٢ ـ يقتضي على بائح أية مادة غذائية أن يضع في مكان ظاهر من محله أو على بسطانه قائمة بالاسعار يبين فيهما بوضوم أسعار كل صنف من المواد الغذائية كما حددها ويحددها المجلس من وقت لاخر .
- المادة ٦٣ ـ لا يجوز لاي شخص أن يعمل كعتال أو سقاء أو ماسح أحذية أو حامل سلة أو حفار اختام أو مصور أو بائع صحف أو بائع منجول ضمن منطقة البلدية إلا إذا كان مرخصاً له بذاك من المجلس .

المادة ٦٤ _ يستوفي المجلس البلدي رسماً سنوياً عن اصدار الرخص بالنسب التالية :

- « بائع الصحف
- د ماسم الاحذية

- المادة ٦٥ ـ يجوز لرئيس البلدية أن يسحب أية رخصة صادرة بمقتضى العادة (٦٤) من هذا النظام دون بيان الاسباب.
- المادة ٦٦ _ يحظر على أي شخص سواء أكان يحمل رخصة بمقتضى المادة (٦٤) من هذا النظام أم لم يكن أن يستعمل عربة نقل فيما يتعلق بحرفته ما لم يكن حائزًا على رخصة تجيز له استعمالها صادرة من المجلس .
- المادة ٦٦ _ يستوفي المجلس رسماً سنوياً قدره خمسماية فلس عن رخصة عربة النقل ويجوز الرئيس اابلدية أن يسحب تلك الرخصه في أي وقت دون بيان الاسباب .
- المادة ٦٧ ــ لا يجوز لاي شخص أن يركب دراجة غير ميكانيكية ذات عجلتين أو ثلاث عجلات ضمن منطقة البلدية إلا إذا كانت الدراجة مرخصة وفقاً لاحكام هذا النظاموعليها لوحة (نمرة) صادرة بشأنها ومعلقة خاف المقعد بالصورة
- المادة ٦٨ _ يقتمني على كل شخص يرغب في الحصول على رخصة ولوحة (نمرة) لدراجة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات أن يقدم طلباً بذلك إلى المجلس ويصدر المجلس لذلك الشخص رخصة ولوحة (نمرة) لدى دفع رسم سنوي قدره
- المادة ٦٩ ـ لا يجوز تحويل رخصة دراجة صادرة بمقتضى المادة السابقة من شخص إلى آخر إلا بموافقــــة المجلس وعند اجراء هذا التحويل يجري المجلس التعديلات اللازمة في التفاصيل المدرجة في الرخصة .
- المادة ٧٠ ـ لا يجوز لاي شخص أن يقتني كلباً ضمن منطقة البلدية مالم يكن ذلكالكلب مرخصاً ويحمل لوحة (نمرة) صدرت بشأنه من المجلس معلقة في عثقه .
- المادة ٧١ _ يستوفي المجلس رسماً سنوياً قدره مائة فلس عن كل رخصة ولوحة (نمرة) صادرة بمقتضى المادة السابقة .
- المادة ٧٢ ـ. يتولى عمال المجلس نقل جيف الحيوانات ودفنها او حرقها ويحق للمجلس استيفاء رسم لا يتجاوز خمسمانة فلس من اصحاب الجيفة مقابل نفقات التخلص منها .
- الادة ٧٣ ـ يجوز للمجلس البلدي تنظيم الحرف والصناعات ضمن منطقة البلدية وتعيين احياء لكل صنف منها ومراقبة المحلات والاعمال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة .

- المادة ٧٤ ـ اذا كان من رأي المجلس البلدي ان اية حرفة او صناعة تمارس في محل او شارع من شأنها الاضرار بالصحة العامة اوتسبب اقلاقاً اراحة المجاورين فيجوز ان يطلب مناي شخص يتعاطى تلك الحرَّفة او الصناعة ان ينتقل الىالشارع او الحي الذي يعينه المجلس لممارسة تلك الحرفة او الصناعة فيه .
- المادة ٧٥ ـ يجوز لمحكمة الصلح اصدار الامر لاي شخص لم يمتثل لطلب البلدية كما ذكر في المادة السابقة بأن ينتقل من محله الى المحل الآخر الذي يعينه المجلس اذا ابرز لها قرار من المجلس يتضمن ضرورة انتقاله واقتنع قاضي الصلح ان محلاً مماثلًا لمحله متوفرًا في الحي او الشارع الذي طلب منه الانتقال اليه وان انتقاله الى ذلك المحل لا يسبب له
- المادة ٧٦ _ يجوز للمجلس البلدي أن يمنع وقوف السيارات على أي شارع يقع ضمن منطقة البلدية أو على أي قسم منه أو أن يقيد وينظم وقوف السيارات على الشارع المذكور أو على القسم المعين منه بأمر أو أعلان يضعه في ذلك الشارع او في ذلك القسم كما يحق للمجلس استيفاء الرسوم التي يقررها من اصحاب السيارات.

الفصل الثالث

الدفاع المدني ومراقبة المحلات العامة

- المادة ٧٧ _ يتولى المجلس البلدي الاشراف على وسائل الدفاع المدني ضمن منطقة البلدية بالتعاون مع السلطات المختصة .
- المادة ٧٨ ــ يجور للمجلس البلدي انشاء الملاجيء التي يراها لازمة من اجل الوقاية من الغارات الجوية وذلك اما على نفقته الحاصة او نيابة عن المالكين الذين يتخلفون عن انشائها .
- المادة ٧٩ .. يحق للمجلس البلدي استيفاء اية نفقات قد ينفقهــــا على انشاء الملاجىء من المالك بعـــــد اخطاره بضرورة
- المادة ٨٠ _ يشرف المهندس البلدي على انشاء الملاجىء الحناصة والعامة ويعمل المالكون وفق تعليماته وتعليمات الجهات الرسمية
- المادة ٨١ _ كل من خالف اية تعليمات صادرة اليه بضرورة انشاء ملجاً او قام بالعمل خلافاً للتعليمات يكون عرضة للعقاب كما يكون ملزماً بدفع النففات التي يضطر المجلس لانفاقها نيابة عنه .
 - المادة ٨٢ _ يقوم المجلس البلدي بواسطة فرقة اطفائية يؤلفها باطفاء جميع الحرائق التي تشب ضمن منطقة البلدية .
 - المادة ٨٣ ـ يستوفي المجلس البلدي الرسوم والنفقات التي يقررها من حين لاخر عن اي عمل يقوم به في اطفاء الحرائق.
- المادة ٨٤ _ يتولى المجلس البلدي المحافظة على الاخلاق والاداب ومنع الدعارة واغلاق اي محل مشبوء وتقديم المسؤولين عنه
- المادة ٨٥ _ يجوز للمجلس البلدي بموجب قرارات يتخذها منحين لاخر مراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والحاناتوالملاعب ودور السينما والملاهي الاخرى وتنظيمها وتحديد مواعيد فتحها واغلاقها وطرح واستيفاء رسوم على بيع تذاكرها .
- المادة ٨٦ _ يصدر المجلس البلدي من حين لاخر التعليمات التي يراها لازمة لتنفيذ المادة السابقة ويبلغها الى المسؤولين عن المحلات المشار اليها من اجل التقيد بها وحرصا على الاخلاق والاداب العامة .
- المادة ٨٧ _ تعتبر كل مخالفة للتعليمات التي يصدرها المجلس البلدي حسب ما جاء في المادة السابقة مخالفة بلدية ويحق للمجلس اغلاق اي محل من المحلات المذكورة في حالة عدم تنفيذ المسؤولين عنها التعليمات المبلغة اليهم .

Cho in constant

الفصل الرابع

منع المكاره الصحية

المادة ٨٨ ـ تعتبر الامور التالية مكاره صحية ويحق للمجلس البلدي ازالتها :

- أ _ كل عقار يكون (حسب رأي مأمور الصحة) خطراً على الصحة او مضراً بها او مسيئاً لها .
 - ب كل كوخ او حظيرة او خيمة مستعملة للسكن دون توفر المستلزمات الصحية .
- ج ـ كل عقار ليس له مجرى او يكون مجراه (حسب رأي مأمور الصحة) غير كاف للنصريف .
- د كل بركة او حفرة او مصرف او مجرى ماء او مرحاض او مبولة او جورة مرحاض او مجرى او مجرور اوجورة
 سیاج او صندوق زبالة او ساحة على حالة القذارة تجعلها مضرة بالصحة او خطراً علیها او سیئة لها .
- هـ كل حيوان محجوز على وجه من شأنه ان يجمله مضراً بالصحة او خطراً عليها او مسبنا لها وجلب الحيوانات اورعيها في الساحات العامة .
 - و ـ كل كوم يكون مضراً بالصحة او خطراً عليها او مسيئاً لها .
- ز_كل عقار او قسم منه يكون مزدحماً بالسكان على وجه يجعله مصراً بصحة الساكنين فيه او خطراً عليهم سواء اكان ساكنوه افراد عائلة واحدة ام لم يكونوا .
- ح ـ كل مصرف او مجرى او قناة او مزراب او قسطل او انبوب او مزراب بناية لا يمي بالغاية التي وضع من اجلها او يسبب ضرراً للغير او يصب في الشارع العام من على ارتفاع يزيد على نصف متر .
 - ط ــ كل كوم مهما كان نوعه موضوع في اية بناية او بمحاذاتها اذا كان يسبب رطوبة لتلك البناية .
- ي ـ كل انبوب براز او انبوب مياه قذرة او جورة مرحاض او بجرى مشقوق او مكسور او راشح او مسدود او ممطوب على اي وجه وتنبعث منه الروائح الكريهة او ترشح منه محتوياته .
 - ك _ كل مفصل معطوب في انبوب براز او مواسير مرحاض او انبوب مياه قلدة او قناة او مجرور .
- ل ـ كل جورة مرحاض (لم تبن كمـــا يجب كجورة راشحة) او منفذ تفتيش ترشح منه المياه غير مجهز بغطاء حديدي من الاغطية المقرر استعمالها لمنع دخول البعوض .
 - م ـ كل مزراب او مزاديب مياه المطر يستعمل كانبوب براز .
- ن ـ كل مزراب من مزاديب مياه المطر متصل مباشرة مع اي مجرود او انبوب مياه قذرة او بالوعة او مجرى ·
- س-كل مدخل بحرى واقع داخل البناء سواء اكان بجهراً بمصيدة ام لم يكن ما عدا المرحاض او البالوعة أو المبولة المجهزة بمصيدة حسب الاصول .
 - ع ـ كل مرحاض او انبوب براز او منفذ مجرى غير مجهز بمصيدة .
- ف-كل موقد او فرن لا يستهلك بالقدر المستطاع الدخان المتصاعد من الموقد المحروق فيه بقطع النظر عما اذا كان الموقد او الفرن مستعملاً للمقاصد التجارية او لغايات اخرى.
 - صـ كل مدخنة ليست عالية علواً كافياً او يتصاعد منها الدخان بكاثرة تستدعي التذمر .
 - ق ـ تنظيف السجاجيد والبسط وغير ذلك من الاثاث ونفضها في الشارع بين الثامنة صباحاً والتاسعة مساء

ر ـ كل معمل أو مشغل غير مرخص ولا ينظف ولا تجري فيه التهوئة بصورة تجعل ما يتصاعد منه خلال وقت العمل من الدخان والابخرة والغبار وغير ذلك من الشوائب المضرة بالصحة عديمة الضرر بقدر الامكان أو يكون مكنظاً لدى سير العمل فيه على وجه يؤدي إلى تعريض صحة المستخدمين للخطر أو للضرر .

المادة ٨٩ ـ يحظر على أي شخص :

- أن يطرح أو يضع أية أقذار أو نفايات أو مواد كريهة أخرى أو أن يبول أو يتغوط في أي شارع أو ساحة ضمن منطقة البلدية .
- ب. أن يلقي أية نفايات أو أشياء أخرى على أي شارع أو ساحة على وجه يسبب ضرراً أو مضايقة لعابر سبيل .
- جـ لن يبقي أو يضع في أي شارع أو ساحة آلات أو ماكنات خربة أو نفايات حديدية أو حجارة أو ردم بناء
 أو غير ذلك من المواد أو ان يسمح بابقاء هذه المواد أو وضعها في أي شارع أو ساحة .
 - د ـ أن يترك حيواناً في أي شارع أو أن يربطه أو أن يدعه هائماً ضمن منطقة البلدية .
- ه ـ أن يضع أو يترك أية مواد أو أشياء أخرى على أي شارع أو يسمح بوضعها أو تركها أو أن يسمح ببروز أية مواد أو اشياء أخرى أوق الشارع على وجه يتعارض مع سلامة وحرية السير فيهـــا دون أن ينال تصريحاً كتابياً بذلك من رئيس البلدية أو المأمور المفوض منه أو أن يسمح باستمرار هذه المكرهـــة مدة اطول من المدة التي سمح له بها في ذلك التصريح .
- و _ لمن يضع أو يتسبب في وضع أي سجف أو مظلة أو غطاء أو خيمة أو أي شيء آخر فوق أي شارع أو رصيف أو على محاذاته إلا اذا كان كل جزء من ذلك السجف أو تلك المظلة أو الغطاء أو الحيمسة أو الشيء الآخر مرتفعا عن سطح الارض بما لا يقل عن المترين ونصف المتر .
- ز _ أن يمد أية اسلاك أو ما شابهها من الأدوات فوق أي شارع أو يتسبب في مدها دون أن ينال تصريحاً كتابياً
- ح _ أن يوقف أية عجلة أو عربة أو دراجة في الطريق مدة اطول من المدة اللازمة لوسق البضائع فيهــــا أو أن الما منها .
- ط_ أن يحفر أية طريق أو يتسبب في اجراء حفريات فيها دون أن ينال تصريحاً كتابياً من رئيس البلديــــة أو من المأمور المفوض منه .
- ي. أن يتخلف عن تسبيج أية حفريات اجراها في الشارع أو عن وضع نور بجانب الحفريات بعد غروب الشمس لتنبيه المارة وسائقي السيارات إلى وجود الحفريات في المساحة التي تشغلها .
- ان يطير طيارة (من الورق) في اي شارع أو ساحة أو ان يقذف بأية قذيفة فوق أي شارع أو عليه او ان
 يطفى، قصداً أو بصورة غير مشروعة تواري مصباح وضع لانارة الشارع أو تحذير المارة أو السائقين.
- . . ل ـ ان يمتطي أو يسوق بعنف حصاناً أو حيواناً آخر في أي شارع أو ان يقود أو يركب حصاناً أو حيواناً آخر أو ان يدفع أو يسحب أو يركب أية عجلة أو عربة أو دراجة على رصيف أي شارع .
- م ـ أن يتعرض لاية علامة من علامات البلدية أو اعلان من اعلاناتها أو مصباح من مصابيح الشوارع او شجرة مغروسة على جانب اي شارع أو يلحق ضرراً بأي شيء مما تقدم أو يطمسه أو يغيره أو يمحوه .

ن ـ أن يشغل أو يتسبب في تشغيل أي غ المافون أو راديو أو ماهم صوت أو ما شاكل ذلك من الات على وجه

س- أن يعرض أي منظر تمثيلي أو لهو عمومي في أي شارع أو ساحة .

ع ـ أن يقف أو يقعد أو يضطجع في أي شارع على وجه يعيق حر ،ة ١١, ور .

المادة ٩٠ ـ اذا اقتنع رئيس البلدية أو المأمور المفوض من قبله بوجود مكرهة بناء على تقرير قدمه مامور الصحة نوعز بارسال اشعار آلى الشخص الذي نجمت تاك المكرهة عن فعل اتاه او تقصيراً منه او تفاضيه او ظلت المكرهة مستمرة يسبب ذلك أو الى مالك العقارات الموجودة فيها المكاره أذا تعذر أيجاد الشخص المذكور إكافه فيه بازالة المكرمة خلال المدة المذكورة في الاشعار وطبقاً للطريقة المبيتة فيه والقيام بكافة الاعمال الصريرية لازالة المكرمة

ب يكون قرار رئيس البلدية أو المأمور المفوض من قباه فيما يتعلق العمل الواحب اجر أذه نهائياً وتدرج تفاصيل ذلك العمل في الاشعار المبلغ .

المادة ٩١ _ أ _ إذا كانت المكرهة ناشئة عن عدم وجود الانشاءات المتعلقة بالمجاري او عن عرب فيها أو كان العقار المبعوث عنه غير مأهول يرسل الاشعار الى مالك ذلك العقار

ب- اذا كانت المكرهة ناجمة عن اهمال ساكن العقار أو فصوره أو كان استمرار وجودها باشنا عن ذلك فيرسل الاشعار الى ساكن العقار .

ج .. اذا كان للمقار اكثر من مالك واحد فيكفي ان يرسل الاشعار الى احدهم .

د ـ اذا كان يسكن العقار اكثر من ساكن واحد فيكفي ان يرسل الاشعار الى الساكن المعروف .

ه ـ اذا كان المالك غير مقيم في البلاد في الوقت المبحوث عنه يرسل الاشمار الى الشخص الذي يكون اذ ذاك وكبلاً عنه سواء اكان ذلك الوكيل يتناول اجرا عن عمله ام لا ويعتبر الوكيل المومى اليه من اجل غايات هذا النظام

المادة ٩٢ ــ اذا تعذر ايجاد الشخص الذي سبب المكرهة واتضح أن وجود المكرهة واستمرارها لم يكن ناشئاً عن فعل أناه مالك العقار او شاغله او عن قصور او تغاض منهما يجوز للمجلس ان يزيل المكرهة على نفقته .

المادة ٩٣ ـ اذا لم يعمل بالاشعار المبلغ حسب الاصول وفقاً لهذا النظام خلال المدة المذكورة يجوز للمجلس او المأمور المفوض من قبله حسب الأصول ان يطلب الى محكمة الصلح تكليف المتخلف بالحضور امامها .

المادة ٩٤ ـ اذا اقتنع قاضي الصلح بان المكرهة لم تول موجودة أو أن الاشغال المطلوبة في الاشمار لم تنفذ بتمامها بصودة تكفل عدم تكرر تلك المكرهة فللمحكمة عندئذ ان تحكم بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير واذا استمر ارتكاب المخالفة يجوز للمحكمة ان تمحكم بدفع غرامة قدرها دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويجوز للمحكمة في الوقت نفسه أن تصدر أمراً يقطني فيه على المتخلف بالقيام بجميع الاشغال الضرورية المدرجة في الاشعار خلال المدة التي تعينها في ذلك الامر واذا لم يتم العمل لدى انقضاء المدة المعينة في الامر يجوز للمحكمة ان توعز إلى المجلس او المأمور المغوض من قبله حسب الاصول بتنفيذه ويقتضني على الشخص الذي صدر الامر بحقه ان يدفع النفقات التي انفقها المحلس او ذلك المأمور في سبيل تنفيذ الامر . "

المادة ٩٠ _ يكون لمأمور الصحة من أجل القيام بجميع واجباته المتعلقة بتنفيذ المسائل الصحية في منطقته وازالة المكاره منها صلاحية الدخول الى اي عقار اما بنفسه او مع مساعديه بعد اعطاء اشعار (كتابي) الى ساكن العقار يعلمه فيه بعزمه على دخول عقاره (بعد مضي اربع وعشرين ساعة على تاريخ الاشعار) ويكون له ايضاً حق حفر المجاري والمباول . . النح فاذا وجدها في حالة جيدة تطمر الارض ويصلح الضرر الناجم على نفقة المجلس واذا وجد عيب في المجارتي أو وجد انهـــا تتطلب التصليح على اي وجه اخر يجوز لمجلس ان يرسل اخطاراً تحريريا الى مالكزالمقاراو ساكنه حسب مقتضى الحال .

المادة ٩٦ ـ ليس في هذا النظام ما يمنع مامور الصحة من لفت انتباه مالك العقار او ساكنه الى وجود المكاره بارسال مذكرة تنبيه اليه غير ان المأمور المومى اليه لا يكون مجبراً على ارسال مثل هذا التنبيه .

المادة ٩٧ _ أ _ اذا تبين للمجلس بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة ان بناء من الابنية الحالية يقمع ضمن منطقة البلدية غير ان يكاس مالك ذلك البناء باشمار خطي بان يقوم خلال المدة التي يعينها في ذلك الاشعار باعداد مراحيض كافية حسنة التهوئة مجهزة بالابواب والاغطية اللازمة وبصندوق واحدمن صناديق الربالة من النوع الموافق علبه مصنوع من مادة مكلفة ثقيلة ومجهزة بغطاء محكم حسب ما ذكر ويقتضي ان تكون هذه الصناديق في كل حين جيدة يرضي عنها مامور الصحة .

ب_ اذا لم يعمل بمتطلبات الاشعار المبلخ اليه يجوز للمجلس حين انقضاء المدة المعينة فيه أن يقدم طلباً للمحكمة يطلب فيه دعوة المتخلف للحضور امامها ويجوز للمجلس ايضآ ان يقوم بنفسه بالاشغال المطلوب اجراؤها دون ان يلجأ في بادىء الامر الى اخذ تفويض بذلك من المحكمة وان يسترد من المالك النفقات التي ينفقها من جراء ذلك مع اية مصاريف اخرى انفقت في سبيل تنفيذ الاشعار .

المادة ٩٨ _ لا يجوز انشاء جورة مرحاض على بعد يقل عن اربع امتار عن اية بناية او على بعد يقل عن ثمانية امتار من اي صهريج ماء او بئر ولا يجوز انشاء جورة مرحاض راشحة في اي مكان من الامكنة الا بموافقة المجلس وفي الموقع وعلى الشكل الذين يقررهما المجلس او طبيب الصحة .

المادة ٩٩ ـ يترتب على كل شخص يستخدم عمالًا أن يهي. ويعد مـــا يراه مامور الصحة ضروريًا من المرافق الصحية حينما يكانمه بذلك المأمور المذكور واذا كانت هذه المرافق مؤقتة ينبغي وضعها وانشاؤها في المكان الذي يوعز به

المادة ١٠٠ _ يترتب على كل شخص يملك بناية او يقطنها وعلى كل شخص يملك بناية غير مسكونة :

أ _ ان يبقى تلك البناية والاماكن المجاورة لها مباشرة نظيفة

ب_ ان ينظف ويزيل ما تراكم من الاقذار او الاوساخ او النفايات او الزبالة او اية مادة يعترض على وجودها في تلك الابنية او بجوارها وان يضعها في وعاء له غطاء

المادة ١٠١ _ يقتضي على كل من يشغل بناية واقعة في منطقة البلدية أن يعد العدد الذي يطلبه مامور الصحة من صناديق الزبالة وان يضَّعها في الاماكن التي يعينها وفقاً لتعليماته ويترتب على مشغل البناية ان يحافظ على بقاء هذه الصناديق في حالة جيدة وان يصلحها متى خربت ويبدلها بغيرها من وقت الى اخر وفقاً لتعليمات المامور في المدة التي يحددها .

المادة ١٠٢ ـ لا يجوز لاي شخص من الاشخاص في منطقة البلدية أن يطرح أو يلقي نفايات في أي مـــكان خلاف صناديق



Cho in the same

المادة ١٠٣ ــ يترتب على كل من يشغل اسطبلاً في منطقة البلدية أن يتخذ التدابير لايداع نفايات الاسطبل في أوعية خاصة يمدها لتلك الغاية على ان تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقرر هما مأمور الصحة ومن المادة التي يعينها .

المادة ١٠٤ ـ يترتب على كل من يشغل محلاً تجارياً في منطقة البادية ان يتخذ التدابير لايداع تفــــايات الحرفة التي يتعاطاها في اوعية خاصة يعدها لتلك الغاية على ان تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررهما مأمور الصحة ومن المادة التي يعينها وان يضعها في المكان الذي يعينه .

المادة ١٠٥ ـ يترتب على كل من ينقل القمامة أو نفايات الاسطبلات أو المحال التجارية ان يتخذ الندابير اللازمة لمنع تلويث الارصفة أو الطرق أو أن يستعمل سيارة أو وعاء مصنوعاً على وجه يحول دون تسرب النفايات منه .

المادة ١٠٦ ـ أ ـ يجوز لعمال مجلس البلدية أو وكلائه أن يدخلوا خلال الاوقات المعقولة التي يعينها المراقب ساحة أية بناية أو محل تجاري أو اسطبل لأجل جمع النفايات أو نقلها وفقاً لأحكام هذا النظام .

ب. يترتب على شاغل البناية أو الاسطبل أو المحل التجاري أن يضع صناديق الزبالة أو الاوعية المعدة لجمع وازالة النفايات في مكان قريب من متناول يد عمال مجلس البلدية .

المادة ١٠٧ ـ يجوز للمناظر ولاي مأمور من مأموري البلدية أن يدخل ساحة أية بناية أو محل تجاري أو أي اسطبل للتأكد من مراعاة احكام هذا النظام .

المادة ١٠٨ ـ ينقل عمال مجلس البلدية أو وكلاؤه جميع النفايات من الاسطبلات ونفايات المحال التجارية ودور السكن التي يجمعها العمال الى الاماكن التي يعينها مجلس البلدية بموافقة طبيب الصحة وتكون تلك النفايات ملكا للمجلس.

الفصل الخامس

أحكام عامة

المادة ١٠٩ _ باستثناء ما ورد عليه نص خاص في هذا النظام :

المدرت بنتهي العمل باية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة .
 ب إذا صدرت رخصة بمقتضى هذا النظام بعد اليوم الثلاثين من شهر أيلول من أية سنة فيستوفى نصف الرسم المقرر عن الرخصة .

١٥٠ فلسآ

المادة ١١٠ ـ يحق للمجلس البلدي الامتناع عن اصدار أية رخصة لاي شخص كان كما يحق له سحب أية رخصة بعد اصدارها للاسباب التي يراها داعية لذلك وفي تلك الحالتين يحق للشخص المتضرر استئناف قرار المجلس الى متصرف اللواء الذي يكون قراره نهائياً ولا تعاد أية رسوم كانت قد دفعت للبلدية بسبب سحب الرخصة بمن صدرت له .

المادة ١١١ ـ يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية عن الاعمال الآتية :

أ _ عن اعطاء أية صورة طبق الأصل عن رخصة أو ايصال

ب عن اصدار أية شهادة أو مستند ختم بخاتم البلدية

ج ـ عن كل لوحة (نمرة) يصدرها المحلس بموجب هذا النظام

المادة ١١٢ ـ أ ـ يجوز للمجاس البلدي تازيم أي سوق من أسواق البلدية أو أية رسوم اخرى والتمــــاقد مع الاشخاص أو الشركات على جباية أي رسم يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ويعتبر دفع الرسوم الملنزمين كأنه تم للمحلس البلدي .

ب. يقتضي على كل ملتزم لاية رسوم بلدية أن يحمل أثناء ممارسة عمله شهادة تحمل خاتم البلدية وتوقيع رئيسها تشعر بانه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تعهد بتحصيلها ويترتب على الملتزم ابراز شهــــادته منه عند العالمية

المادة ١١٣ ـ يحق للمجلس البلدي تحصيل النفقات والعوائد والرسوم التي تستوفى لصالح البلدية عملاً يهذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها أموال البلدية حسب قانون البلديات .

المادة ١١٤ ـ يحق للمجلس البلدي تخفيض أي رسم مفروض بمقتضى هذا النظام أو الاعفاء منه كلياً تشجيعاً للهيئات والجمعيات الحنيرية والثقافية والاندية الرياضية أو مراعاة لفقر الشخص المكلف.

المادة ١١٥ ـ يحق للمجلس البلديأن يقوم باي عمل يطلب من أي شخص القيام به بموجب أحكام هذا النظام ويتخلف عن القيام به وان يطالب ذلك الشخص بجميع النفقات التي يتكبدها في هذا السبيل.

المادة ١١٦ ـ ان الاشعارات والاخطارات والاعلانات والاوامر وسائر المستدات التي يتطلب هذا النظام أو يجيز تبلينها تعتبر حسب الاصول إذا سلمت للشخص المطلوب ارسالها اليه أو إذا تركت في مكان معروف انه كان يقيم فيه أخيراً أو سلمت هي أو نسخة عنها الى أي شخص موجود في العقار إذا كان المطلوب ارسالها الى مالك العقار أو ساكنه أو بتعليقها في مكان ظاهر من العقار إذا تعذر أيجاد شخص فيه يمكن تبليغها له ويجوز تبليغها أيضاً بالبريد المسجل وإذا أرسلت بالبريد العادي تعتبر أنها بلغت في الحين الذي يصل فيه الكتاب المتضمن الاشعار الى الشخص المرسل اليه وفقاً لسير البريد المعاد ولاثبات هسندا التبليغ يكفي أن يقام الدليل على أن الاشعار أو الاخطار أو الاعلان أو الامر المستند الاخر قد عنون بالعنوان الصحيح وسجل برقم في سجل الرسائل الصادرة . ودون فيه عارة (ارسل بالبريد العادي) وكل اشعار أو اخطار يتطلب هذا النظام تبليغه الى مالك العقار أو ساكنه يجوز أن يعنون بكتابة عارة (مالك أو ساكن) العقار المبحوث عنه مع ذكر اسم العقار دون الحاجة الى ذكر أي اسم أو وصف آخر .

المادة ١١٧ _ أ _ كل من قام باي عمل مخالف لاي نص في هذا النظام .

ب_ وكل من تخلف عن العمل بموجب اخطار يكون قد وجهه اليه رئيس البلدية عملاً بمقتضيات أحـــكام هذا النظام وطلب منه بموجبه القيام باي عمل او بالتوقف عن أي عمل ضمن المـــدة التي يحددها رئيس البلدية في اخطاره .

ج _ وكل من قام بعمل خلافاً للتعليمات التي يصدرها اليه رئيس البلدية بموجب أحكام هذا النظام .

د ـ وكل من عارض أو مانع أو أعاق أي موظف من موظفي البلدية عن القيام بواجبه يعتبر أنه ارتكب مخالفة
 بلدية ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير وتفرض عليه غرامة اضافية لا تزيد عن دينار واحد
 عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ،

المادة ١١٨ ــ يستوفي المجلس البلدي من صاحب كل بثر ماء ضمن منطقة البلدية رسماً سنوياً قدره خمسون فلساً مقابل المادة ١١٨ ــ يستوفي المجلس البلدي من صاحب كل بثر ماء ضمن منطقة البلدية رسماً سنوياً قدره خمسون فلساً مقابل

العناية الصحيه . المادة ١١٩ ــ تقدم جميع الدعاوى المتعلقة بمخالفة أي نص في هذا النظام الى محكمة صلح جنين للفصل فيها وتدفع الغرامات التي تفرض بمقتضى هذا النظام الى صندوق بلدية يعبد .

المادة ١٢٠ ـ يلغى نظام مجلس بلدية يعبد المحلي لسنة ١٩٥٤ وأي نظام اخر الى المدنى الذي تكون فيه أحكامه مفايرة لاحكام هذا النظام ويشترط في ذلك أن كَافة المقود والتعهدات والاعمال التي أجر اها مجلس أو هيئة أو لجنة بلدية يعبد وفقاً للصلاحيات المخولة لذلك المجلس أو الهيئة أو اللجنة بمقتضى أي نظام ملغى تبقى سارية المفعول خلال مدة العمل بتلك العقود أو التعهدات ويطبق عليها أحكام هذا النظام الى الدرجة التي تستلزم ذلك .

1971/8/19

المحتين بطسلال

رىيىن	قاضي الفضاة	وزير	وزير
الوزراء	ووزير التربيه والتعليم	الداخلية	الخارجية
به جت التلهوني	محمد الامين الشنقيطي	فلاح المدادحة	موسى ناص
وزين المالية (• • •)	G. 3.3. O.v.	شىؤون الاجتماعية ووزير الدفاع بالو ⁾ وصفي ميرزا	
وزين العدلية	الوطني وزير الاضغال العامه	نساه والتعمير وزير الاقتصاد	رژیو الزراعة والان
محم <i>د</i> ع لي الجعبري	يثني يعقوب معمر	الطاهر رفيق الحس	علی نصوح

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٧٨) تاريخ ١٩٦١/٤/٩ المتصمن الموافقة على البروتوكول الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة النزانزيت بين دول آلجامعة العربية بشكله التالي وتكليف وزارة الخارجية بايداع وثيقة التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية :

بروتو كول

ملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بشأن تعديل الجداول الملحقة بها

إن حكومات :

الجمهورية العراقية المملكة العربية السعودية الجمهورية العربية المتحدة الجمهورية اللبنانية المملكة المتوكلية اليمنية

المملكة الأردنية الباشمية

تسهيلاً لتنفيذ التعديلات التي يقرر المجلس الاقتصادي إدخالها على الجداول الماحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت المبرمة بينها وعلى تعديلاتها .

ونظرًا لأن هذه الجداول عرضة بطبيعتها للتعديل من حين لآخر بما يتطلب سرعة التنفيذ وان افضل سبيل الى ذلك هو قيام السلطات التنفيذية المختصة في كل منها بممارسة حق تنفيذ مثل هذا التعديل . قد انفقت على الاحكام الآتية :

المادة الأولى

يكون تنفيذ التعديلات التي يقرر المجلس الاقتصادي ادخالها على الجداول الملحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وتعديلاتها بقرار تصدره السلطة التنفيذية في كل من الدول المتعاقدة .

يعتبر هذا البروتوكول فيما تضمنه من أحكام جزء مكملاً لاتفاقية تسهيل التبادل التجاريوتنظيم تجارة الترانزيتوتعديلاتها . يصدق على هذا البروتوكول وفقاً للنظم الأساسية في كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامسة لجامعة الدول العربية ويعمل باحكامه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلم الأمانة العامة لوثائق تصديق ثلاث دول.

عمل هذا البروتوكول بالقاهرة بتاريخ ١٦ رمضان سنة ١٣٧٩ الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٦٠ من اصل واحد باللغة العربية يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة طبق الاصل لكل دولة من الدول المتعاقدة . وانباتاً لما تقدم وقع المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذا البروتوكول نبابة عن حكوماتهم وباسمها .

عے حکومہات :

المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية العراقية المملكة العربية السعودية الجمهورية العرية المتحدة الجمهورية اللبنانية المملكة المتوكلية اليمنية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار الاعفاء الذي وضعه صاحبا المعمالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني

١ ـ عملاً بالصلاحية المخولة الينــــــا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمــارك والمكوس المؤقت لسنة ١٩٥٩ قررنا وضع

« تعفى من الرسوم الجمركية السيارة التي ستستورد معدة اعداداً خاصاً لتقاد بالايدي دون الرجلين باسم السيد خيري عبد القادر عبد الهادي «

٢ ـ يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني هاشم الجيوسي وفيق الحسيني

وزير المالية